

اسم الطالب:	امتحان مقرر تدقيق الحسابات 1/ السنة الرابعة	جامعة دمشق
رقم الطالب:	امتحان الدورة الفصلية الثانية 2020 - 2021	برنامج التعليم المفتوح - تخصص محاسبة
عدد الأوراق: (4)	المدة: ساعتان، عدد الأسئلة:	2021/9/13 سلم تصحيح

الجزء الأول: حدد الإجابة الصحيحة لأسئلة الخيارات المتعددة الخمسة والعشرين التالية (درجتان لكل سؤال):

1. يتحمل المدقق الشريك في شركات التدقيق ذات المسؤولية المحدودة، مسؤولية مطلقة عن الأعمال التي: (أ) يمارسها شخصياً، (ب) تتم بإشرافه، (ج) أ+ب، (د) غير ذلك.
2. يقصد بالتدقيق الكامل بالنسبة للمدقق ذلك الذي: (أ) ينص عليه القانون، (ب) لا يضع العميل أية قيود على نطاق عمل المدقق، (ج) يتم تدقيق فيه بعض العمليات المحددة بالكامل داخل منشأة العميل، (د) غير ذلك.
3. تتميز خدمات التأكيد الأخرى عن خدمة التدقيق بأنها: (أ) تتطلب استقلال المدقق، (ب) المدقق غير ملزم بإصدار رأي مكتوب حول الخدمة التي يقدمها، (ج) لا يوجد منافسة محتملة من مقدمي بعض المهن الأخرى في تقديم هذه الخدمة، (د) يشترط في خدمة التأكيد الأخرى أن يكون التأكيد حول مصداقية قضايا طرف آخر ثالث ومدى التزامه بمعيار محدد.
4. يتم تدقيق أداء الشركات محل التدقيق باستخدام فقط: (أ) المؤشرات المالية، (ب) بطاقة الأداء المتوازن، (ج) تحليل آثار تغيرات أسعار الصرف، (د) غير ذلك.
5. يتم عن طريق التدقيق الحكومي، تدقيق وحدات القطاع الحكومي: (أ) لفعاليتها، (ب) لكفاءتها، (ج) لالتزامها، (د) كل ما سبق، (هـ) لا ينطبق أي خيار مما سبق.
6. يكون استقلال المدققين الداخليين أكبر بشكل عام عندما يرفعون التقارير عن عملهم بشكل مباشر لـ: (أ) معاون المدير المالي، (ب) مسؤول رقابة الشركة، (ج) لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة، (د) أصحاب المصالح.
7. تقدم منشآت التدقيق خدماتها غير التأكيدية، المتعلقة: (أ) بتدقيق القوائم المالية التاريخية، (ب) مسك الدفاتر المحاسبية، (ج) تقييم المخاطر، (د) غير ذلك.
8. إن من يتحمل مسؤولية إعداد القوائم المالية العادلة هو: (أ) إدارة المنشأة، (ب) المدقق الخارجي، (ج) المساهمين أو المالكين، (د) المدقق الداخلي.
9. ينجم فشل التدقيق بسبب عدم: (أ) تطبيق الإدارة لمعايير التقارير المالية الدولية، (ب) استخدام فرق التدقيق الماهرة، (ج) الإفلات من مخاطر التدقيق، (د) تطبيق المدقق للمعايير الدولية للتدقيق.
10. يقدم المدقق تقريره إلى المساهمين عند كشفه للمخالفات غير الهامة نسبياً: (أ) السلبي، (ب) المتحفظ، (ج) النظيف مع فقرة إيضاحية أو فقرة التركيز على أمور هامة، (د) غير ذلك.
11. لا يحق للمدقق إجراء أي تعديل في قوائم عميله المالية، كونه: (أ) غير مخول بذلك، (ب) غير مسؤول أساساً عن إعدادها، (ج) لا يرغب أن يكون عرضة لخطر التضليل، (د) لا يرغب أن يتحمل مسؤولية التعديل.
12. لا يتمكن المدقق من كشف كافة التحريفات، لأن تدقيقه: (أ) غير كامل، (ب) غير شامل، (ج) يتم باستخدام أسلوب العينات العشوائية، (د) غير ذلك.
13. يتبع إلى الأخطاء اصطلاحياً، التحريفات: (أ) المتعمدة، (ب) الاعتيادية، (ج) غير المقصودة، (د) أ+ب.
14. من أهم أسباب عدم كشف المدقق لكافة التحريفات الجوهرية وقوعه بما يسمى بخطر: (أ) الغش التكنولوجي، (ب) عدم الاكتشاف، (ج) المعاينة الإحصائية، (د) ب+ج.
15. يكون المدقق مسؤولاً عن أعمال حكمه المهني على أدلة الإثبات لكي يحدد ما إذا كانت: (أ) كافية، (ب) ملائمة، (ج) أ + ب؛ (د) غير ذلك.
16. يؤدي كشف المدقق للتحريفات الجوهرية، إلى: (أ) زيادة ثقة المستفيدين من خدمات المهنة، (ب) زيادة الثقة ببيانات العملاء، (ج) تخفيض مخاطر متخذو القرارات، (د) أ + ب + ج.
17. عند تقييم المدقق للرقابة الداخلية بأنها فعالة، يكون خطر الرقابة: (أ) غير موجود، (ب) مرتفعاً، (ج) منخفضاً، (د) غير ذلك.

18. أي من التالي ليس من حقوق المدقق: أ) حق الاطلاع على البيانات المالية للعميل، ب) طلب الاطلاع على تقارير مجلس الإدارة، ج) حق الاستعانة بالخبراء، د) غير ذلك.
19. يخضع استقلال المدقق في الواقع إلى: أ) قيم المدقق ومثله، ب) الالتزام الحرفي بقواعد السلوك الأخلاقي، ج) انتفاء وجود علاقة مالية تربطه بعميله، د) لا شيء مما ذكر.
20. من عوامل الخطر ذات الصلة بخصائص الإدارة: أ) حافزها في تقديم تقارير احتيالية، ب) حافزها في رفع كفاءتها الإنتاجية، ج) رغبتها في تصريف منتجاتها بأسعار قياسية، د) غير ذلك.
21. من عيوب تغيير المدقق بعد مرور مدة زمنية معينة: أ) زيادة تكاليف التدقيق دورياً، ب) فقدان استمرارية المدقق مع عميله، ج) عرقلة عمل المنشأة أثناء القيام بأعمال التدقيق، د) أ + ج + هـ + ب.
22. ينظر إلى التدقيق الداخلي المعاصر على أنه نشاط تقويمي مستقل يوجد داخل الوحدة: أ) لتقديم خدمة التأكيد، ب) للتأكد من الالتزام بمعايير السلوك المهني، ج) لخدمة الإدارة في تحقيقها لوظائفها الرقابية، د) غير ذلك.
23. يصنف عقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة محل التدقيق ضمن ملف المدقق: أ) المؤقت، ب) الدائم، ج) عقود العميل طويلة الأمد، د) لا شيء مما ورد.
24. يتبع إلى خدمات التأكيد الأخرى لمنشأة العميل: أ) تقييم الخطر الاستشاري، ب) تدقيق قوائمها المالية التاريخية، ج) دراسة الجدوى الاقتصادية، د) خدمة إعداد البيان الضريبي.
25. يحجب المدقق رأيه: أ) إذا كانت أتعابه منخفضة، ب) إذا تعذر الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة وكان الأثر على التحريف الجوهرية في البيانات المالية محدوداً، ج) عند خلافه مع إدارة منشأة العميل، د) إذا كان استقلاله منقوصاً.

الجزء الثاني:

26. (50 درجة) اذكر نوع تقرير المدقق الملائم، ولماذا؟ ثم اكتب فقرة الرأي وأساس الرأي من التقرير المناسب للمدقق بنهاية عام 2020 في الحالات التالية كل على حدى:
- الحالة الأولى: بلغت قيمة المخزون 50/ مليون وحدة نقدية (و.ن) وقامت شركة السهل المساهمة المغفلة (الشركة العميل) بتقييم المخزون بالتكلفة فقط، في حال تم أخذ القيمة القابلة للتحقق وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم 2/ بعين الاعتبار فستكون قيمة المخزون 35/ مليون و.ن، ورفضت الإدارة تقييم المخزون وفق القيمة القابلة للتحقق، وتبلغ نسبة ضريبة الدخل 20%. علماً أن الفرق هام نسبياً بالنسبة للقوائم المالية للشركة.
- الحالة الثانية: لم يتمكن مدقق شركة السعد من حضور جرد المخزون في بداية ونهاية السنة المالية البالغ 55/ مليون و.ن و 70/ مليون و.ن على التوالي، كما لم يسمح له بالاطلاع على محاضر المطابقة مع العملاء بدعوى أن هنالك صفقات لها طبيعة سرية؛ كما قامت الشركة بتطبيق نظام جديد للذمم المدينة والدائنة خلال العام مما أدى إلى وجود أخطاء كثيرة في أرصدها البالغة 60/ مليون و.ن و 40/ مليون و.ن على التوالي، ولم يستطع المدقق القيام بإجراءات بديلة للتحقق من الأرصدة.
- الحالة الثالثة: عند إعداد البيانات المالية الموحدة لشركة الجبل، لم تقم الشركة بتوحيد البيانات المالية لإحدى شركاتها (XY) التابعة (الإيضاح رقم 15) التي استحوذت عليها خلال العام، والتي في حال توحيدها سيكون لها تأثير جوهري على البيانات المالية الموحدة.

الحل: في الحالة الأولى: /تقرير متحفظ/ بسبب وجود أخطاء جوهرية في البيانات المالية/

فقرة الرأي المتحفظ:

لقد دققنا البيانات المالية المرفقة لشركة السهل المساهمة المغفلة، والتي تتكون من بيان المركز المالي كما في 31 كانون الأول 2020، وبيانات الدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات حول البيانات المالية بما في ذلك ملخص لأهم السياسات المحاسبية.

في رأينا، وباستثناء تأثير ما هو مبين في فقرة أساس الرأي المتحفظ، فإن البيانات المالية تظهر بعدالة، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي للشركة في 31 / كانون الأول / 2020 وأداءها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

فقرة أساس الرأي المتحفظ:

بلغت قيمة المخزون في بيان المركز المالي 50/ مليون ون قامت الإدارة بتقييم المخزون بالتكلفة فقط وليس حسب التكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق أيهما أقل كما هو مطلوب وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم 2/. في حال قامت الإدارة بتقييم المخزون حسب التكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق أيهما أقل، فسوف يتم تخفيض قيمة المخزون بقيمة 15/ مليون ون وبالتالي فإن تكلفة المبيعات سوف تزداد بمبلغ 15/ مليون ون، وصافي الربح وضريبة الدخل وحقوق المساهمين سوف تنخفض بمبلغ 15/ مليون ون و 3/ مليون ون و 12/ مليون ون على التوالي. وقد طلبنا من الإدارة اجراء التعديلات المترتبة على ذلك فرفضت.

في الحالة الثانية: تقرير عدم ابداء رأي، بسبب بوجود تحديد جوهري لنطاق التدقيق بسبب ظروف خارجة عن إرادة المشروع أو المدقق نفسه، (أي عدم القدرة على الحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة).

عدم إبداء الرأي:

لقد تم تعييننا لتدقيق البيانات المالية المرفقة لشركة السعد والتي تتكون من بيان المركز المالي كما في 31 / كانون الأول / 2020 وبيانات الدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية للسنة المالية في ذلك التاريخ، والإيضاحات حول البيانات المالية بما في ذلك ملخص لأهم السياسات المحاسبية.

إننا لا نبدى رأياً حول البيانات المالية المرفقة للشركة، نظراً لأهمية الأمور المبينة في فقرة أساس عدم إبداء الرأي في تقريرنا، لم نتمكن من الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتوفير أساس رأي تدقيق حول هذه البيانات المالية.

فقرة أساس عدم إبداء الرأي:

تم تعييننا كمحققين لحسابات الشركة بعد تاريخ 31 كانون الأول 2020 وبالتالي لم نحضر عملية جرد المخزون في بداية ونهاية السنة المالية. كما أننا لم نتمكن من القيام بإجراءات تدقيق بديلة للتحقق من صحة كميات المخزون كما في 31 كانون الأول 2019 و 2020 والبالغة 55/ مليون ون 70/ مليون ون على التوالي. كذلك فقد قامت الشركة بتطبيق نظام محاسبي جديد للذمم المدينة والدائنة خلال عام 2020 مما أدى إلى وجود أخطاء كثيرة في أرصدة الذمم المدينة والدائنة. لم نستطع من القيام بإجراءات بديلة تمكننا من التحقق أو المصادقة على أرصدة الذمم المدينة البالغة 60/ مليون وأرصدة الذمم الدائنة البالغة 40/ مليون ون كما في 31 كانون الأول 2020. نتيجة لهذه الأمور، لم يكن بإمكاننا التأكد فيما إذا كان هناك أية تعديلات كان يجب قيدها فيما يتعلق بأرصدة المخزون والذمم المدينة والدائنة، والعناصر المكونة لبيان الدخل الشامل، وبيان التغيرات في حقوق الملكية وبيان التدفقات النقدية.

الحالة الثالثة: تقرير سلبي بسبب وجود أخطاء جوهرية واسعة النطاق في البيانات المالية

الرأي السلبي

لقد دققنا البيانات المالية الموحدة المرفقة لشركة الجبل والشركات التابعة لها ("الشركة")، والتي تتكون من بيان المركز المالي الموحد كما في 31/كانون الأول/2020 والبيانات الموحدة للدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات حول البيانات حول البيانات المالية الموحدة بما في ذلك ملخص لأهم السياسات المحاسبية.

في رأينا، نظراً لأهمية الأمور الواردة في فقرة أساس الرأي السلبي في تقريرنا، فإن البيانات المالية الموحدة المرفقة لا تُظهر بعدالة، المركز المالي للشركة كما في 31/كانون الأول/2020 وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية.

أساس الرأي السلبي:

كما هو مبين في الإيضاح رقم (15) المكمل للقوائم المالية الموحدة، لم تقم الشركة بتوحيد البيانات المالية لشركاتها التابعة XY، والتي استحوذت عليها خلال السنة المالية 2020، ولذلك لأنها لم تتمكن من التأكد من القيمة العادلة للموجودات والمطالب الخاصة بالشركة التابعة كما في تاريخ الاستحواذ. لذلك فقد تم تسجيل قيمة هذا الاستثمار بالتكلفة. تتطلب معايير التقرير المالية الدولية أن يتم توحيد كافة الشركات التابعة التي تسيطر عليها الشركة. في حال تم توحيد البيانات المالية للشركة التابعة، فإن العديد من عناصر البيانات المالية المرفقة سوف تتأثر بشكل جوهري. لم نستطع تحديد تأثير عدم التوحيد على البيانات المالية المرفقة للشركة.

انتهت الأسئلة

حظاً موفقاً

د. كنان ندة